Egypt . J. of Appl. Sci., 30 (8) 2015 *345-368*

دراسة تحليلية للعلاقة بين لجان المراجعة والحد من فجوة التوقعات في المراجعة ببيئة الأعمال السودانية

عمر السر الحسن محمد[1] ، إسماعيل محمد أحمد شبو[2]

1. أستاذ المحاسبة المساعد، معهد الإدارة العامة –المملكة العربية السعودية.

2.أستاذ المحاسبة المساعد، جامعة الزعيم الأزهري–السودان

المستخلص

تمثلت مشكلة الدراسة في أن تكوين لجان المراجعة في المصارف التجارية لا يرعى الكفاءة والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة مما اظهر فجوة بين أداء لجنة المراجعة وثقة مستخدمي التقارير المالية في هذه المصارف، هدفت الدراسة لإبراز دور لجان المراجعة في إضفاء الموثوقية في التقارير المالية لتلبية حاجة مستخدمي هذه المعلومات وتضييق فجوة التوقعات في المراجعة من وجهة نظر موظفي القطاع المصرفي، واعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، توصلت الدراسة إلى أن عدم إلمام لجنة المراجعة بالمبادئ المحاسبية قلل من كفاءة أداء المراجع الخارجي مما يشكك في راية حول مصداقية القوائم المالية، عدم استقلالية لجان المراجعة بالمصارف عن الإدارة التنفيذية أضعف دور اللجنة الرقابي وساعد على انخفاض مستوى جودة الأداء المهني للمراجع الخارجي ، و عدم وضوح المسئولية القانونية المرتبطة بتقرير لجنة المراجعة قلل مستوى الشفافية في التقارير المالية للمصرف مما ساعد على حدوث فجوة التوقعات، وأوصت الدراسة بضرورة استقلالية وإلمام لجنة المراجعة بالمبادئ المحاسبية لرفع كفاءة عملية المراجعة و أداء المراجع الخارجي، وتوضيح المسئولية القانونية المرتبطة بتقرير لجنة المراجعة لزيادة مستوى الشفافية في التقارير المالية للمصرف للحد من فجوة التوقعات.

المحور الأول
الإطار العام للبحث

مقدمة:

ازداد الاهتمام بوجود لجان المراجعة في الشركات في الآونة الأخير بعد حدوث حالات الانهيار والفساد المالي لعدد كبير من الشركات في كثير من الدول وأصبحت الوظائف الأساسية للجان المراجعة هي فحص التقارير المالية سواء الدورية أو السنوية وإبداء الرأي فيها قبل تقديمها لمجلس الإدارة لان الأساسي من تكوين لجان المراجعة بالشركات هو ضمان جودة التقارير المالية لكسب ثقة مستخدمي هذه التقارير، لذلك فإن مهنة المراجعة تستمد سلطتها من ثقة الجمهور في تقرير المراجع ولابد أن يلتزم المراجع بقواعد السلوك المهني ومعايير المراجعة عند إبداء راية في القوائم المالية لكسب ثقة مستخدمين التقارير المالية لان مهنة المراجعة تخدم أطراف عديدة منها المراجع الخارجي الحيادي والمنشأة محل المراجعة ومستخدمي تقرير المراجع الخارجي ونظراً للتعارض بين مصالح تلك الجهات المتمثلة في أن توقعات مستخدمي القوائم

المالية تفوق محتويات تقرير المراجع الذي لا يلبي احتياجاتهم وطموحاتهم وأدى ذلك إلى سوء الفهم واللبس الذي نتج عنه ما يطلق عليه فجوة التوقعات في المراجعة ونجد أن أول ما أطلق مصطلح فجوة التوقعات (غالي ،2003م: ص5)، التي لابد من الحد منها ويأتي هذا البحث لتوضيح مدى مساهمة لجان المراجعة في الحد فجوة التوقعات في تقرير المراجع الخارجي.

مشكلة البحث:

بالرغم من ظهور لجان المراجعة في الآونة الأخيرة لضمان جودة التقارير المالية وكسب ثقة مستخدمي هذه التقارير إلا انه مازالت هناك فجوة بين أداء لجنة المراجعة وثقة مستخدمي التقارير المالية في كفاءة وفاعلية لجان المراجعة وحيادها، كما أن تكوين لجنة المراجعة في المصارف التجارية لا يراعى فيه الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة وإلمامهم بالتقارير المالية ،،، عليه يمكن إبراز مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية:

1. هل تؤثر كفاءة لجنة المراجعة في المصارف التجارية السودانية على فجوة توقعات مستخدمي التقارير المالية ؟

3. كيف تساعد الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة في الحد من فجوة توقعات مستخدمي التقارير المالية؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في مجموعة من الاعتبارات العلمية والعملية ممثلة في:

1. الأهمية العلمية: سد النقص في الدراسات السابقة وإثراء المكتبة العلمية بالمواضيع المحاسبية المرتبطة بلجان المراجعة لمواكبة التطور في بيئة الأعمال وتقليل فجوة توقعات المستخدمين بإضفاء الثقة في التقارير المالية.

2. الأهمية العملية: ضرورة أن تعمل لجان المراجعة بكفاءة وفاعلية حتى يستطيع مراجع الحسابات من خلالها إضفاء الثقة في التقرير المالي وكسب ثقة مستخدميه، والحاجة إلى إزالة تعارض أصحاب المصالح المتعددة من خلال وجود لجنة محايدة تسهم في إعداد التقارير المالية.

أهداف البحث:

يسعى البحث لإبراز دور لجان المراجعة في إضفاء الموثوقية في التقارير المالية لتلبية حاجة مستخدمي هذه المعلومات من خلال مراعاة الكفاءة والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة.والتعرف على فجوة التوقعات ومستوياتها وكيفية الحد منها.

منهجية البحث:

استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لوظف الظاهرة وتحليل بيانات الدراسة من خلال توزيع استبانة على إدارات المراجعة الداخلية والمخاطر في عينة من المصارف التجارية السودانية.

فرضيات البحث:

يختبر البحث الفرضيات التالية:

1.توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة لجنة المراجعة والحد من فجوة توقعات مستخدمي التقارير المالية.

2.توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة والحد من فجوة توقعات مستخدمي التقارير المالية.

أدوات جمع البيانات: أدوات جمع البيانات الأولية، الاستبانة، وأدوات جمع البيانات الثانوية: الكتب والدوريات العلمية والرسائل الجامعية والانترنت.

حدود البحث: يغطي البحث الحدود التالية: حد مكاني، عينة مختارة من المصارف التجارية السودانية (مصرف المزارع التجاري، البنك السوداني الفرنسي، البنك السعودي السوداني، وبنك امدرمان الوطني)، وحد زماني 2015م.

نموذج متغيرات البحث:

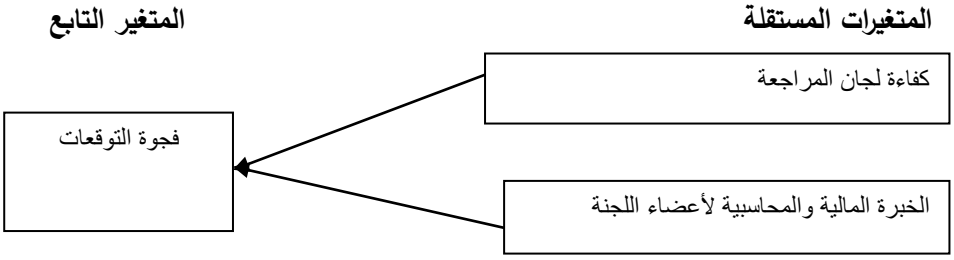

الدراسات السابقة

سوف يقوم الباحثان بعرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث أو بعض جوانبه، وعرض أهدافها والنتائج التي توصلت إليها.

دراسة Mcmullen (1992م): ركزت الدراسة على فحص العلاقة بين وجود لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية من حيث انخفاض حالات الأخطاء والمخالفات والتصرفات غير القانونية، وتوصلت إلى أن لجنة المراجعة يمكنها زيادة المصداقية وتحسين النزاهة للتقارير المالية عن طريق، فحص عملية التسيير المالي بما فيها نظم الرقابة الداخلية وتطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة عموما، وفحص عملية المراجعة الداخلية والخارجية.

دراسة، Arnold (1993م): هدفت الدراسة الوقوف على محددات فعالية لجان المراجعة في الشركات الإنجليزية، ولقد ربطت هذه الدراسة بين فعالية لجان المراجعة ومجموعة من الخصائص والممارسات، وتوصلت إلى أن فعالية لجان المراجعة ترتبط بمجموعة من الخصائص تتمثل في التقدير الموضوعي، الاستقلال عن الإدارة، الفهم الواعي لأغراض ومسئوليات لجنة المراجعة، الرئيس القيادي، تباين خلفيات أعضاء لجان المراجعة، بذل الجهد والعناية المعقولة، الإلمام بأصول التمويل والمحاسبة والمراجعة.

دراسة، (Klein, A.,2000): أجريت الدراسة على عينة من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجنة المراجعة للشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية الأمريكية، لتحديد المحددات الرئيسية لاستقلال لجنة المراجعة وتوصلت إلى وجود علاقة طردية بين كل من حجم مجلس الإدارة واستقلاله وبين استقلال لجنة المراجعة، ووجود علاقة عكسية بين كل من (نمو إيرادات

الشركة وتدفقاتها النقدية، تعرض الشركة لخسائر متتالية في الماضي، تزايد عدد المسأهمين من الخارج في لجنة المراجعة).

دراسة، (Cynthia and Sweeney 2002م): ركزت الدراسة على تكوين وتطوير فعالية لجان المراجعة من أجل حوكمة إدارة الشركات المقيدة أسهمها في بورصة نيويورك للأوراق المالية وتوصلت الدراسة إلي أنه تؤثر لجان المراجعة تأثيراً إيجابياً على حوكمة إدارة الشركات والمراجعة الداخلية والخارجية نظراً للدور الذي تلعبه في مساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بمسئولياته من خلال الرقابة على عملية إعداد التقرير المالي والإفصاح لحملة الأسهم والتأكد من مصداقيتها والرقابة على أداء إدارة الشركة والتي يتحمل مسئوليتها مجلس الإدارة، كما إنها تدعم استقلال وكفاءة عملية المراجعة الداخلية والخارجية

دراسة، (إبراهيم،2006م): تمثلت مشكلة الدراسة في هل يمكن وضع خصائص لأداء لجان المراجعة الجيد، وهل يمكن الوقوف على طبيعة أداء لجان المراجعة وقياسه، كشفت الدراسة عمق وأصالة البعد التاريخي للجان المراجعة وتعدد المفاهيم المتغير عنها، تعدد جوانب أداء لجان المراجعة بالوحدات الاقتصادية.

دراسة، (حسن، 2007م): تمثلت مشكلة الدراسة في انه نظراً للدور الكبير الذي تلقيه لجنة المراجعة في تحقيق مبادئ الحوكمة في الجمعيات الأهلية، حيث تحقق مبدأ هام من مبادئ الحوكمة في الجمعيات الأهلية وهو المسائلة، وتحقيق هذا المبدأ يساعد في تدعيم المبادئ الأخرى في الحوكمة ولذا فان الأمر يتطلب ضرورة دراسة مفهوم لجان المراجعة في الجمعيات الأهلية والدور الذي تقوم به .

دراسة، (قسوم، 2009م): تمثلت المشكلة في الاختلاف والتعارض في المصالح بين معدي التقارير والقوائم المالية المنشورة ومستخدميها وفقدان الثقة في تلك التقارير المعدة بواسطة الإدارة وعدم فهم بعض المراجعين لمسئولياتهم مما يؤدي إلى وجود فجوة التوقعات. توصلت الدراسة إلى أن اهتمام المنظمات المهنية بتحديث برامج التعليم المهنية للمراجعين بشكل دوري يكون له تأثير على زيادة فعالية الكفاءة المهنية للمراجعين، خبرة مراجع الحسابات ومعرفته بطبيعة النشاط للعميل تمكنت من التخطيط والتنفيذ لعملية المراجعة بكفاءة.

دراسة، (ذكي، 2010م): ركزت الدراسة على إبراز دور لجان المراجعة في تحسين كفاءة أنظمة المراقبة الداخلية، وما هو دور لجان المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية الصادرة عن منشآت الأعمال. توصلت الدراسة إلى أن لجان المراجعة يمكنها القيام بدورها المتوقع في الارتقاء بدرجة كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية بمنشآت الأعمال وخاصة في مجال تحسين هذه التقارير المالية. ووجود إدارات مراجعة داخلية تشرف على أعمالها لجنة المراجعة من خلال مراجعة خطة عمل موضوعة ودراسة ومتابعة تقارير المراجعين الداخليين في كافة الجوانب الحيوية والهامة في المنشأة.

دراسة، (علي 2010م): تمثلت المشكلة في: مدى تأثير فجوة التوقعات في المراجعة على قرارات مستخدمي القوائم المالية، هل يؤدى استخدام العينات الإحصائية في المراجعة إلى زيادة فجوة التوقعات في المراجعة ؟، ما هو أثر طرق تقويم مشروعات الاستثمار طويلة الأجل على

فجوة التوقعات في المراجعة، توصلت الدراسة إلى أنه يؤدى استخدام العينات الإحصائية في المراجعة إلى زيادة فجوة التوقعات في المراجعة، فجوة التوقعات في المراجعة ناتجة عن قصور تقارير المراجعة في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، عدم الالتزام بتطبيق المعايير الدولية يؤثر على قرارات الاستثمار .

دراسة، (الجاك، 2011م): تناولت الدراسة دور المراجع الخارجي والمنظمات المهنية في الحد من فجوة توقعات تقرير المراجع لدعم مصداقية التقارير والقوائم المالية، وتمثلت مشكلة الدراسة في أن التباين الواضح بين توقعات مستخدمي القوائم المالية والمراجعين، وما يجب أن يكون عليه عمل المراجعين وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها، نظراً لنقص المعرفة لدى العامة بواجبات وأهداف ومسؤوليات المراجعة، وعدم التحديد الدقيق لمفهوم فجوة التوقعات في المراجعة من قبل الكتاب والباحثانين والمنظمات المهنية، الأمر الذي ساهم في زيادة التباين والاختلاف في مسئوليات المراجعين ودورهم تجاه المجتمع، توصلت الدراسة إلى انه ترجع فجوة توقعات تقرير المراجع للاختلاف في توقعات الأطراف المعنية بتقرير المراجع الخارجي، باعتباره

دراسة، (الحاج ، 2013م): تمثلت مشكلة الدراسة في وجود فجوة التوقعات بين مراقبي الحسابات الخارجيين ومستخدمي القوائم المالية في الشركات المساهمة والعامة اليمنية و توصلت الدراسة إلى أن قيام المراجع الداخلي بتجميع أدلة كافية عن بنود المراجعة يحد من فجوة التوقعات في المراجعة وجود لوائح وتشريعات تمكن الإدارة من الرقابة وتطبيقها للمبادئ المحاسبية الدولية والإفصاح في إعداد القوائم المالية يساعد في تضييق فجوة التوقعات واستقلال المراجع الخارجي وبذل العناية المهنية اللازمة يزيد من ثقة مستخدمي القوائم المالية .

دراسة، (السر طاوي وآخرون، 2013م): تمثلت مشكلة الدراسة في مدى تبني القوانين والتشريعات الأردنية لخصائص فعالية لجان المراجعة والتزام شركات المساهمة العامة الأردنية بتطبيق خصائص الفعالية، وهل لتلك الخصائص أثر في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن شركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية تلتزم بتطبيق تعليمات الحاكمين المؤسسية الخاصة بخصائص لجان المراجعة كما وردت بالتشريعات الأردنية، وأن خصائص لجان المراجعة المتمثلة في حجم لجان المراجعة والخبرة المالية لأعضائها وعدد مرات اجتماعهم لا تؤثر في الحد من إدارة الأرباح، إلا أن استقلالية أعضاء لجان المراجعة تؤثر في الحد من إدارة الأرباح.

تحليل الدراسات السابقة والمساهمة التي تقدمها الدراسة الحالية:

مما سبق من خلال مراجعة وتقييم أهم ما ورد بالفكر المحاسبي السابق في مجال فجوة التوقعات، مع التركيز على لجان المراجعة وفجوة التوقعات، يمكن استنتاج ما يلي :

1. لازال مفهوم فجوة التوقعات محل للجدال العلمي في الأبعاد الإدارية والمحاسبية.
2. اتفاق بعض الدراسات السابقة على أهمية توفير مقومات وآليات تساعد على الحد من فجوة التوقعات.
3. ركزت بعض الدراسات حول إيجاد علاقة بين لجان المراجعة وإدارة الأرباح والتقارير المالية.

4. هناك تباين واضح بين طريقة معالجة كل دراسة ونتائجها فكل دراسة من الدراسات السابقة اتسمت بخاصية معينة، حيث تناولت كل واحدة منها جانب أو أكثر من جوانب الدراسة الحالية، كما حاول الباحثان الربط بين مختلف أفكار وأهداف هذه الدراسات من أجل التوصل إلى الدراسة الحالية، لذلك يمكن القول بالنسبة للدراسة الحالية تمثل محاولة لإعادة النظر والبحث مجدداً في فجوة التوقعات وسبل تضييقها من خلال لجان المراجعة، وان مجتمع الدراسة في السودان.

تنظيم البحث: قُسم البحث إلى أربعة محاور المحور الأول الإطار العام للدراسة، المحور الثاني الإطار النظري للدراسة، المحور الثالث الدراسة الميدانية، والمحور الرابع النتائج والتوصيات.

المحور الثاني

الإطار النظري للبحث

أولاً، لجان المراجعة من خلال:

مفهوم لجان المراجعة: عُرفت بأنها: لجنة مكونة من مدراء الشركة الغير تنفيذيين والذين تتركز مسئولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها لمجلس الإدارة (CICA,1992: p10)، كما عّرفت بأنها: لجنة تعمل كحلقة وصل بين المراجعين ومجلس الإدارة، وتتلخص نشاطاتها في تدعيم الرقابة وتحسين جودة المعلومات المالية"(Green, D. L. ,1994: p135).

يلاحظ الباحثان أن مفهوم لجنة المراجعة مختلف نظراً لأن مهامها ومسئولياتها ودورها يختلف من منشأة لأخرى ومن دولة لأخرى ويمكن تعريفها بأنها لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة تشمل الأعضاء الأكفاء غير التنفيذيين ذوي الخبرة العالية في مجال المحاسبة والمراجعة، مسئوليتها الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية ومراجعة وظيفته المراجعة الداخلية، ومتابعة عمل فريق المراجعة الخارجية.

أهمية لجان المراجعة، تنبع أهمية لجان المراجعة من الآتي(راضي،2010: ص) :

1. ضرورة المحافظة على استقلال المراجع (داخلي- خارجي) وذلك باعتبار أن لجنة المراجعة تمثل حلقة وصل بين المراجع وإدارة الشركة.
2. زيادة طلب أسواق المال من جميع الشركات المدرجة في السوق المالي أن يكون لديها لجان تدقيق، طلبت أن يكون أعضاء هذه اللجان من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وعلى الأقل أن لا يكونوا من المسئولين أو الموظفين في الشركة (العشماوي،2006م: 142).
3. انهيار العديد من الشركات بعد الأزمة العالمية زاد الاهتمام بالدور الذي يمكن أن تلعبه لجان المراجعة في إعداد هذه التقارير لما لها من خبرة واستقلالية في أعضائها.
4. توفير الاستقلالية الكاملة لكل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي (يس،2005م: 622).

يمكن توضيح أهمية لجان المراجعة للأطراف ذات الصلة بالشكل التالي (سلمان،2006م: 55):

الشكل رقم (1) أهمية لجنة المراجعة

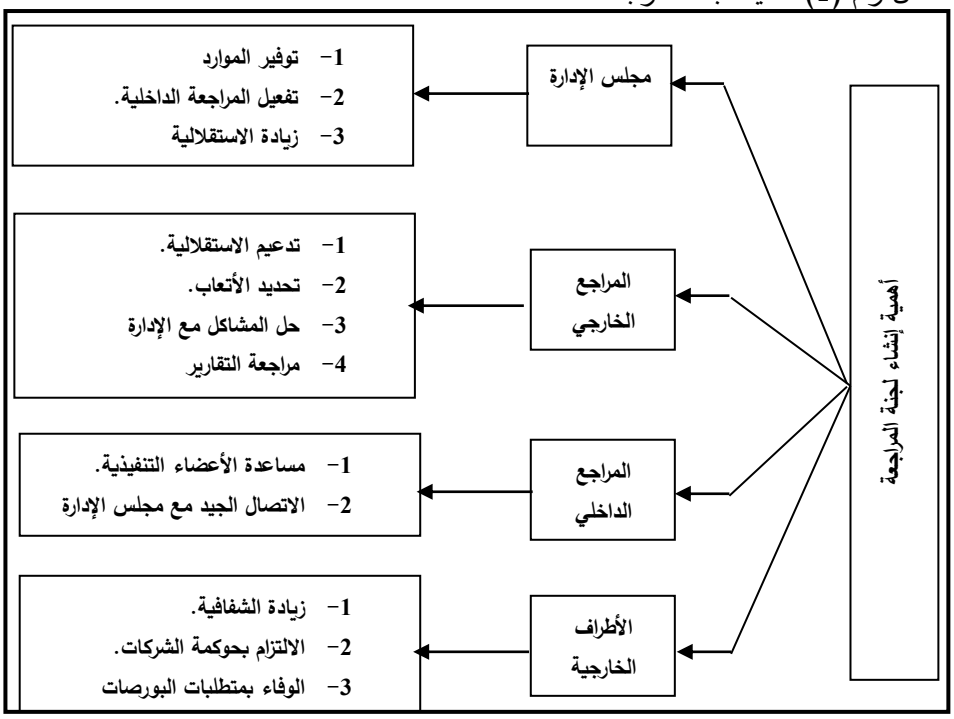

يتبين للباحثان من خلال الشكل رقم (1) أن لجان المراجعة تخدم العديد من الأطرف وكل طرف توفر لها احتياجات متعددة .

مسئوليات لجنة المراجعة: حدد معهد المحاسبين القانونيين في أمريكا في نشرته الصادرة في 2005م، عدة مسئوليات للجنة المراجعة أهمها (يس ،2006م: 63):

1. التحقق من كفاية وكفاءة نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالشركة.
2. مراجعة السياسات المالية والمحاسبية للشركة.
3. تحديد مصادر الخطر وكيفية إدارته من إدارة الشركة.
4. التحقق من التزام جميع العاملين بالقوانين واللوائح والنظم والقرارات المنظمة للعمل بالشركة.
5. التحقق من الالتزام بالمعايير الأخلاقية.
6. توفير الاستقلالية لكل من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي.

مبررات العمل بلجان المراجعة: هناك مجموعة من المبررات للعمل بلجان المراجعة والتي منها (دهمش وآخرون، 2005م: 25م) :

1. الإشراف الفعال على عملية إعداد التقارير المالية وخاصة في الشركات العظمي ويحتاج إلى أعضاء مجلس إدارة ملمون بكل النواحي المالية والإدارية ويجب أن يكون هؤلاء الأعضاء ذوي خبرة عالية في المحاسبة والمراجعة والإدارة المالية.

2. حماية الحقوق والقضاء على المصالح الشخصية وإظهار تقارير مالية ذات كفاءة وجودة عالية.

3. الحاجة إلى نشر التقارير المالية بصفة دورية وخصوصاً وأنه في معظم الشركات يتم إصدار قوائم مالية ربع سنوية وتحتاج هذه التقارير إلى مراجعة جيدة وفى الوقت نفسه يقوم أعضاء مجلس الإدارة بأعمالهم الأخرى والتي قد يترتب عليها خسائر للشركة.

4. حماية مصالح حملة الأسهم لأنه هذه اللجان مؤهلة وذات كفاءة وبالتالي تقوم بكشف أي أخطاء أو غش والذي يعود بالضرر على حملة الأسهم وهذه اللجان تكون محايدة بين إدارة المنظمة والمساهمين.

5. عدم التجانس بين أعضاء مجلس الإدارة وزيادة عددهم لا يتناسب مع تفاصيل عرض التقارير المالية ومراجعة القوائم المالية والتي تتطلب خبرة ودقة ومجهود كبير.

ثانياً، فجوة التوقعات في المراجعة، من خلال:

مفهوم فجوة التوقعات: عُرفت فجوة التوقعات في المراجعة بأنها "الفرق بين ما يقوم به أو ما يمكن أن يقوم به المراجعون على أساس توقعات المجتمع المطلوبة منهم، وعلى أساس معايير المراجعة والتوقعات المتضمنة لمهام المراجعة" (السقا وأبو الخير،2002م: 32)، كما عرفت بأنها "مساحة الاختلاف بين توقعات مستخدمي القوائم المالية وتقدير مراجع الحسابات وأصحاب المصلحة في المشروع بشأن ما يحتاجونه من مراجع الحسابات وبين ما يقدمه لهم الآن" (نصر، والسيد، 2006م: 11)، وعرفها كاتب آخر بقوله:"هي عبارة عن الفرق بين مسئوليات الأداء المهني للمراجعة كما يتوقعها مستخدمي القوائم المالية ومستويات الأداء المهني كما يتصورها المراجعين الخارجيين فالفرق بين هذين المستويين يعرف بفجوة التوقعات(البدوي، والسيد،2003م: 20) .

سمات فجوة التوقعات في المراجعة: تتميز فجوة التوقعات في المراجعة بصورة سمات كالآتي (نصر أ،2009م: 9):

1.فجوة التوقعات دائماً ما تعتبر فائض طلب أصحاب المصلحة في المشروع على خدمات ومسئوليات مراقب الحسابات.

2.فجوة التوقعات غير ساكنة أو ديناميكية بطبيعتها لأنها مجددة بمتغيرين هما طلب أصحاب المصلحة في المشروع على خدمات ومسئوليات مراقب الحسابات وعرض خدمات مسئوليات مراقب الحسابات.فجوة التوقعات كمية ونوعية بمعنى أن فائض الطلب على خدمات مراقب الحسابات هو فائض في التشكيلة المهنية لخدماته ومسئولياته من جهة، وفائض في جودة أدائه المهني من جهة أخرى

3.فجوة التوقعات ضارة بالمهنة والمجتمع بالنسبة للمهنة هنالك قصور في عرض خدمات ومسئوليات مراقب الحسابات كماً ونوعاً وبالنسبة إلى المجتمع يؤدي إلى فقدان درجة الثقة والاعتماد على المعلومات المالية وغير المالية اللازمة لاتخاذ القرارات.

4.إن وجود الفجوة سوف يحفز المضاربين من أصحاب المصلحة في الشركات إلى تعليق الضرر دوماً على عدم جدارة المهنة بالإطلاع بدورها الرقابي.

مما سبق يستخلص الباحثان إن سمات ومميزات فجوة التوقعات في المراجعة عن بعض المستخدمين والمستفيدين في خدمة المراجع من واقع توقعاتهم غير منطقية حيال تقرير المراجع الخارجي الذي يتم عمله وفق المعايير المتعارف عليها والمقبولة عموماً.

أسباب فجوة التوقعات: هنالك عدة أسباب تساهم في حدوث فجوة التوقعات في المراجعة (نصر، والسيد2006: 12) :

1.إن طلب أصحاب المصلحة في المشروع على خدمات ومسئوليات مراجع الحسابات أكبر بكثير مما يقدمه لهم هو الآن من الخدمات مهنية.

2.فجوة التوقعات ساكنة وديناميكية بطبيعتها لأنها محددة بمتغيرين هما طلب أصحاب المصلحة في المشروع على خدمات ومسئوليات مراجع الحسابات.

3.فجوة التوقعات كمية ونوعية بمعنى أن فجوة التوقعات ناتجة عن فائض الطلب على خدمات ومسئوليات مراجع الحسابات وجودة أدائه المهني.

مستويات فجوة التوقعات أن مستويات فجوة التوقعات هي (غالي وآخرون،2008م: 391):

1. **فجوة المعقولية:** هي التي تتمثل في التباين بين توقعات المجتمع أو مستخدمي القوائم المالية من المراجع، وبين ما يستطيع المراجع أدائه بصورة معقولة.

2. فجوة الأداء: هي التي تتمثل في التباين بين الواجبات التي يتوقعها المجتمع أو مستخدمي القوائم المالية بشكل معقول من المراجع وبين الأداء الفعلي له ويمكن تقسيم تلك الفجوة إلى مكونين هما:

أ. الفجوة بين الواجبات التي يمكن توقعها بشكل معقول من المراجع وبين واجبات المراجع وفقاً لمعايير المراجعة ويطلق على تلك الفجوة عدم كفاية أو قصور في معايير المراجعة.

ب. الفجوة بين واجبات المراجع وفقاً لمعايير المراجعة وبين الداء الفعلي له ويطلق على تلك الفجوة عدم كفاية أو قصور في الأداء.

3. **فجوة الالتزام (المسئولية)** نقص المعرفة لدى العامة بواجبات ومسئولية المراجع اختلاف الأحكام القضائية في شأن مسئولية المراجع الشك في حياد واستقلال المراجع (جمعة،2000م: 316).

يري الباحثان إن هذه المستويات الثلاث ناتجة عن الاختلاف بين توقعات العامة حول مسئولية مراجع الحسابات والأداء الفعلي للمراجع حسب المعايير الموضوعة.

خصائص فجوة التوقعات في المراجعة: تتميز فجوة التوقعات في المراجعة بخصائص عديدة، يمكن تناولها في الآتي (عبيد والسيد، 2007م: ص9):

1. فجوة التوقعات دائماً ما تعبر عن فائض طلب أصحاب المصلحة في المشروع على خدمات ومسئولية مراقب الحسابات، ومن الصعب أن توجد الفجوة كفائض عرض لخدمات مسئوليات مراقبي الحسابات.

2. فجوة التوقعات غير ساكنة أو(ديناميكية)، لأنها محددة بعنصرين هما طلب أصحاب المصلحة في المشروع، وعرض خدمات مراجع الحسابات.

3. فجوة التوقعات كمية ونوعية، كمية باعتبار أنها في نفس النقدية المهنية لخدمات مراجعة الحسابات، فمسئولياته ونوعية باعتبار أنها فائض في فجوة أدائه المهني.

4. فجوة التوقعات ضارة بالمهن والمجتمع، لأن وجودها يؤدي إلى قصور في عرض خدمات ومسئولية المهنة كماً ونوعاً، مما يفقد ثقة طالبي الخدمات المهنية من جهة مما يعكس سلباً على المجتمع، يتمثل في نقص في درجة الثقة والاعتماد على المعلومات المالية وغير المالية اللازمة لاتخاذ القرار.

5. فجوة التوقعات دولية ونسبة، باعتبار أن معظم دول العالم تعاني منها بدرجات متفاوتة وبدون استثناءات.

تضييق فجوة التوقعات في المراجعة:نظراً لتأثيرات فجوة التوقعات على كل من مستخدمي القوائم المالية ومهنة المراجعة، فإنه من الضروري العمل على تضييقها، إن تضييق تلك الفجوة يعتمد على تصحيح التوقعات غير المعقولة لمستخدمي القوائم المالية، وتلبية توقعاتهم المعقولة، وذلك حيث أنه من الصعب القضاء نهائياً على تلك الفجوة، نظراً لطبيعتها ومكوناتها، ولكن يمكن تضييقها إلى أدنى حد ممكن من خلال(نصر ب، 2001م: ص164):

1. تحسين الاتصالات مع مستخدمي القوائم المالية:إن العمل على تحسين وتطوير الاتصال مع مستخدمي القوائم المالية يساهم في تصحيح التوقعات غير المعقولة، وتلبية التوقعات والمتطلبات المعقولة، ويكون ذلك من خلال التقارير التالية (الرشيدي، 2005م: ص89) :

أ. تقرير الإدارة: يلعب دور مهم في إزالة سوء الفهم لدى مستخدمي القوائم المالية بخصوص مسئولية إعداد القوائم المالية، لأن الإدارة تؤكد فيه مسئوليتها على تحسين ممارسات الإدارة المتعلقة بإعداد تلك القوائم (غانم،2006م: ص200).

ب. تقرير المراجعة:تقرير المراجع الخارجي يحقق لمستخدمي القوائم المالية قيمة مضافة من المعلومات التي توصلها لهم القوائم المالية المعدة من قبل الإدارة، ويعتبر رأي المراجع مستند أساسي في محددات العديد من قرارات مستخدمي القوائم المالية، ودليل على طمأنتهم حول مدى التزام حول مدى التزام الإدارة بالتشريعات واللوائح السارية' إلا أن بعض المستخدمين يعتقدون تقرير المراجعة الحالي يعتبر وسيلة اتصال غير جيدة، لأن المراجعين يهتمون فيه بوصف طبيعة المراجعة كنشاط عام، ويستخدمونه كوسيلة لحماية أنفسهم ضد أي مخاطر مستقبلية

2. لجنة المراجعة :الهدف الأساسي من تكوين لجنة المراجعة هو الحد من الاتصال المباشر بين المراجع والإدارة التنفيذية للشركة محل المراجعة لتقليل تكوين العلاقات الشخصية بين المراجع والإدارة التنفيذية من ناحية وإضعاف قدرة الإدارة التنفيذية على ممارسة الضغوط على المراجع من ناحية أخرى وهو ما يدعم استقلال المراجع ووجد أنه في الشركات التي لا يوجد بها لجان مراجعة فإن إصدار المراجع لتقرير مراجعة به تحفظات جوهرية يؤدي إلى عزل هذا المراجع.وفعالية لجنة المراجعة في تدعيم استقلال المراجع يتوقف على تمتع هذه اللجنة بالاستقلال عن الإدارة التنفيذية وانتظام اجتماعاتها . وتوافر قدر كاف من المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية لدى بعض أعضائها(عبيد، 2008م:85) .

3. التزام المراجع الخارجي بنشرات معايير المراجعة العامة: استجابة لرغبة المجتمع المالي في تضييق فجوة التوقعات أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين في عام 1997م ثمانية معايير ترتبط بفجوة التوقعات في مقابل تسعة معايير أصدرها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين في عام 1998م(جمعة،2000م:317).

لجان المراجعة وفجوة التوقعات:

يمكن للجنة المراجعة المساهمة بدور فعال في تحسين جودة التقارير المالية للمنشآت وبالتالي تُسهم في الحد من فجوة التوقعات عن طريق ممارسة اللجنة لدورها باستقلالية تامة عن الإدارة التنفيذية والسعي للإفصاح عن كل المعلومات في تقاريرها لمجلس الإدارة، وتتعلق تلك الأنشطة بما يلي:

1. دعم استقلال المراجعين الخارجيين يُمكن أن تقوم اللجنة بهذا الدور إذا توفر فيها شرط الخير المالية والمحاسبية لأعضاء فريق لجنة المراجعة وان اللجنة لها صلاحيات في اختيار المراجعين ومتابعة أدائهم ولها دراية تامة بخطوات وطبيعة عملية المراجعة في المصرف.
2. فحص نظم الرقابة الداخلية والعلاقة مع المراجعين الداخليين لكي تقوم اللجنة بهذا الدور لابد أن تكون مستقلة عن الإدارة التنفيذية في المصرف.
3. فحص التقارير المالية يحتاج فحص التقارير المالية إلى توفر الكفاءة والخبرة المهنية لأعضاء اللجنة وبذلك تصبح التقارير المالية صادقة وتعبر عن الموقف الحقيقي للمصرف.

يستنتج الباحثان مما سبق أنه تستطيع لجنة المراجعة المساهمة في تدعيم استقلال المراجعين الخارجيين، عن طريق التوصية باختيار المراجعين الخارجيين وتغييرهم، وتحديد أتعابهم الموافقة على الخدمات الاستشارية للإدارة وتحديد أتعابهم، وفحص جوانب عدم الاتفاق بين المراجعين الخارجيين والإدارة، وتأييدها للمراجعين الخارجيين في حالة حدوث اختلاف في وجهات النظر مع إدارة المنشأة محل المراجعة حول بعض الأمور الفنية يؤدي إلى تدعيم استقلال هؤلاء المراجعين، كما أن فحص نظام الرقابة الداخلية يوفر أدلة جيدة لعمل المراجعين، أما فحص التقارير يسهم في دعم المصداقية في محتويات التقرير وبذلك تسهم في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة.

المحور الثالث
الدراسة الميدانية

مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من العاملين بالمصارف السودانية بولاية الخرطوم (بنك امدرمان الوطني، مصرف السلام، ومصرف المزارع التجاري)، تم اختيار عينة عشوائية من 110 فرد.

الاستبانة الموزعة والمستلمة لمجتمع البحث:

الأداة المستخدمة لجمع البيانات في هذا البحث هي الاستبانة، فقد تم توزيع (110) استمارة استبانة على مجتمع البحث من العاملين ببنك أمدرمان الوطني ومصرف السلام ومصرف المزارع التجاري وبنك السودان.

يوضح الجدول رقم (1) عدد الاستبانة الموزعة والمستلمة التي أجري عليها التحليل وبلغت نسبة الاستجابة 91.5% وهذا يدل على أن أغلبية الاستبانات التي وزعت تم استلامها، هذه النسبة كافية لإجراء الاختبارات الإحصائية والحصول على نتائج تعمم على مجتمع البحث المعني.

تصميم استمارة البحث:

من اجل الحصول على البيانات الأولية للدراسة تم تصميم الاستبانة من خلال (الرجوع إلى الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وعرض أداة الدراسة بصورتها الأولية

على عدد من الأساتذة لتحكيمها حيث طلب منهم إبداء آرائهم وإصدار أحكامهم على الأداء من حيث مدى اتساق الفقرات مع فرضيات البحث وفى ضوء ملاحظاتهم، وبناء" على ذلك تم تصميم استمارة الاستقصاء لتفي بالغرض المطلوب لمجتمع الدراسة والعينة المختارة وبعدها تم إعداد الاستبانة في صورتها النهائية).

اختبار مدى ثبات وصدق الاستبانه:

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة. ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً وتم احتساب معامل الثبات Alpha، وكذلك اختبار الصدق ويتراوح كل من الصدق والثبات بين الصفر و100%، فكلما كانت النتيجة قريبة إلى 100% دل ذلك على الثبات والصدق العاليين في إجابات أفراد عينة الدراسة، وفيما يلي قيم معامل الصدق والثبات لأسئلة الاستبانة

جدول رقم (1): الاستبانات الموزعة والمستلمة

عينة البحث	الاستبانة الموزعة	الاستبانة المستلمة	النسبة المئوية
العاملين ببنك أمدرمان الوطني	50	45	%90
العاملين بمصرف السلام	25	24	%96
العاملين بمصرف المزارع التجاري	35	31	%88.5
المجموع	110	100	%91.5

المصدر: إعداد الباحثان، من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2014م.

يُظهر الجدول رقم (2) أن قيم معاملي الصدق والثبات مقبولة لجميع الأسئلة حيث بلغ معامل الصدق (77.24%) للفرضية الأولى و(79.91%)للفرضية الثانية فيما بلغ معامل الثبات (87.89%) للفرضية الأولى و(89.39%) للفرضية الثانية، وتشير هذه القيم إلى معاملات الثبات والصدق ذات دلالة جيدة ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج.

أولاً، الوصف الإحصائي للبيانات الشخصية:

ذلك لقياس درجة التجانس والتباين لعينة البحث لضمان تمثيلها للمجتمع، وكذلك يهدف لمعرفة الترابط بين البيانات الشخصية.

جدول رقم (2): معامل الصدق والثبات لعبارات الاستبانة

البيان	معامل الصدق	معامل الثبات
عبارات الفرضية الأولى	%77.24	%87.89
عبارات الفرضية الثانية	%79.91	%89.39

المصدر: إعداد الباحثان، من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2014م.

1.العمر والمؤهل:

جدول رقم (3): التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير العمر والمؤهل

العمر	التكرار	النسبة	المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
أقل من30 سنة	26	%26	بكالوريوس	41	%41
30-40 سنة	46	%46	دبلوم فوق الجامعي	3	%3
بين40- 50سنة	26	%26	ماجستير	53	%53
50سنة فأكثر	2	%2	دكتوراه	3	%3
المجموع	100	%100	المجموع	100	%100

يتضح من الجدول رقم (3) أن اغلب أفراد العينة من الفئة العمرية (بين 30 سنة- 40 سنة) بتكرار بلغ (46) فرداً، تلتها الفئة العمرية (اقل من 30 سنة) والفئة (40سنة واقل من 50سنة) بتكرار بلغ (26) فرداً لكليهما ثم الفئة العمرية (50سنة فأكثر) بتكرار بلغ فردين، كما أن اغلب أفراد العينة تحصلوا على درجة الماجستير بتكرار بلغ (53) فرداً، تلتها الأفراد الذين تحصلوا على درجة البكالوريوس بتكرار بلغ (41) فرداً، تلتها الأفراد الذين تحصلوا على درجة الدبلوم فوق الجامعي والدكتوراه بتكرار بلغ (3) أفراد لكليهما، يستنتج الباحثان بان كل أفراد العينة تحصلوا على درجة البكالوريوس على الأقل ويعني ذلك أنهم مؤهلين وستنعكس إجاباتهم بموضوعية على الدراسة .

2.التخصص العلمي والمسمى الوظيفي:

جدول رقم (4): التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة	المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة
محاسبة	32	%32	مدير	5	%5
إدارة أعمال	16	%16	نائب مدير	6	%6
اقتصاد	24	%24	رئيس قسم	15	%15
دراسات مصرفية	19	%19	عضو لجنة مراجعة	4	%4
إحصاء	3	%3	موظف مصرفي	43	%43
نظم معلومات	2	%2	مراجع	10	%10
أخرى	4	%4	أخرى	17	%17
المجموع	100	%100	المجموع	100	100%

يتضح من الجدول رقم (4) أن اغلب أفراد العينة متخصصون في المحاسبة بتكرار بلغ (32) فرداً، تلتها الأفراد المتخصصون في الاقتصاد بتكرار بلغ (24) فرداً، تلتها الأفراد المتخصصون في الدراسات المصرفية بتكرار بلغ (19) فرداً، تلتها الأفراد المتخصصون في

إدارة الأعمال بتكرار بلغ (16) فرداً، تلتها الأفراد المتخصصون في أخرى بتكرار بلغ (4) أفراد، تلتها الأفراد المتخصصون في الإحصاء بتكرار بلغ (3) أفراد، وأخيرا تلتها الأفراد المتخصصون في نظم المعلومات بتكرار بلغ فردين.، كما أن اغلب أفراد العينة يشغلون وظائف موظف مصرفي بتكرار بلغ (43) فرداً، تلتها الأفراد الذين يشغلون وظيفة رئيس قسم بتكرار بلغ (15) فرداً، تلتها الأفراد الذين يشغلون وظيفة أخرى بتكرار بلغ (17) فرداً، تلتها الأفراد الذين يشغلون وظيفة مراجع بتكرار بلغ (10) أفراد، تلتها الأفراد الذين يشغلون وظيفة نائب مدير بتكرار بلغ (6) أفراد، تلتها الأفراد الذين يشغلون وظيفة مدير بتكرار بلغ (5) أفراد، تلتها الأفراد الذين يشغلون وظيفة عضو لجنة مراجعة بتكرار بلغ (4) أفراد،، يستنتج الباحثان أن أفراد العينة تخصصاتهم ذات علاقة بمتغيرات الدراسة خاصةً المحاسبة والدراسات المصرفية يمثلان أكثر من 50% مما ينعكس ذلك إيجاباً على للبحث نسبة لمعرفتهم التامة بمتغيرات البحث بناءاً على تخصصاتهم وخبراتهم.

3.سنوات الخبرة:

جدول رقم (5): التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة%
اقل من 5 سنة	29	%29
5 واقل من 10سنوات	34	%34
10 واقل من 15سنة	13	%13
15 واقل من 20سنة	13	%13
20 سنة فأكثر	11	%11
المجموع	100	%100

يتضح من الجدول رقم (5) أن اغلب أفراد العينة تتراوح سنوات خبرتهم (5سنة واقل من 10سنة) بتكرار بلغ (34) فرداً، تلتها الأفراد الذين تتراوح سنوات خبرتهم اقل من(5 سنة) بتكرار بلغ (29) فرداً، تلتها الأفراد الذين تتراوح سنوات خبرتهم (10 واقل من 15سنة) و (15 واقل من 20سنة) بتكرار بلغ (13) فرداً لكليهما، أخيراً تلتها الأفراد الذين تتراوح سنوات خبرتهم (20سنة فأكثر) بتكرار بلغ (11) فرداً ويشير ذلك إلى أن الأفراد يتمتعون بخبرة معقولة تُمكن من الحصول على إجابات موضوعية تمثل مؤشرات مفيدة لاختبار الفرضيات.

ثانياً، التوزيع النسبي لإجابات المبحوثين لفرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة لجنة المراجعة والحد من فجوة التوقعات في المراجعة):

يلاحظ الباحثان من خلال الجدول رقم (6) ما يلي:

1. أن اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الأولى القائلة عدم مشاركة لجنة المراجعة بالصارف في تعيين وعزل المراجع الخارجي اضعف ثقة المستخدمين في حياد تقرير المراجع بنسبة (50%) ،ونسبة (43%) موافقين بشدة، ونسبة (6%) محايدون، ونسبة (1%) غير موافقين.

2. أن اغلب أفراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة الثانية القائلة الشك في استقلالية لجان المراجعة بالمصارف عن الإدارة التنفيذية أضعف دور اللجنة الرقابي بنسبة (53%)، ونسبة (42%)موافقين ونسبة (5%) غير موافقين.
3. أن اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الثالثة القائلة عدم قيام لجنة المراجعة بدراسة وتقييم خطة المراجعة قبل تعيين المراجع ساعد على انخفاض جودة الأداء المهني بنسبة (48%) ونسبة (41%) موافقين بشدة ونسبة (11%) محايدون.
4. أن اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الرابعة القائلة ضعف اهتمام لجنة المراجعة بتقييم مخاطر المراجعة يقلل من كفاءة عملية المراجعة بنسبة (46%)، ونسبة (42%) موافقين بشدة، ونسبة (11%) محايدون، ونسبة (1%) غير موافقين.
5. أن اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الخامسة القائلة غياب الدور ألتنسيقي للجنة المراجعة بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي ساهم في زيادة مخاطر المراجعة بنسبة (52%) ونسبة (47%) موافقين بشدة ونسبة (1%) محايدون.
6. أن اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة السادسة القائلة غياب الدور ألتنسيقي للجنة المراجعة بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي ساهم في زيادة مخاطر المراجعة بنسبة (66%) ونسبة (30%) موافقين بشدة ونسبة (4%) محايدون.

جدول رقم (6): التوزيع التكراري للمبحوثين لعبارات الفرضية الأولي

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%
عدم مشاركة لجنة المراجعة بالصارف في تعيين وعزل المراجع الخارجي أضعف ثقة المستخدمين في حياد تقرير المراجع	43	43	50	50	6	6	1	1	–	–
الشك في استقلالية لجان المراجعة بالمصارف عن الإدارة التنفيذية أضعف دور اللجنة الرقابي.	43	43	52	52			5	5	–	–
عدم قيام لجنة المراجعة بدراسة وتقييم خطة المراجعة قبل تعيين المراجع ساعد على انخفاض جودة الأداء المهني.	41	41	48	48	11	11	–	–	–	–
ضعف اهتمام لجنة المراجعة بتقييم مخاطر المراجعة يقلل من كفاءة عملية المراجعة	46	46	42	42	11	11	1	1	–	–
غياب الدور ألتنسيقي للجنة المراجعة بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي ساهم في زيادة مخاطر المراجعة	52	52	47	47	1	1			–	–
عدم قيام لجنة المراجعة بمراجعة التقارير المالية قبل اعتمادها بواسطة المراجع أضعف ثقة المستخدمين في التقارير	66	66	30	30	4	4				

الفرضية الثانية: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة والحد من فجوة التوقعات في المراجعة):

يلاحظ الباحثان من خلال الجدول رقم (7) ما يلي:

1. أن اغلب أفراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة الأولى القائلة ضعف إلمام أعضاء لجنة المراجعة بالمبادئ المحاسبية قلل من كفاءة أداء المراجع لإبداء راية حول مصداقية القوائم المالية بنسبة(54%) ،ونسبة (46%) موافقين.

2. أن اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الثانية القائلة أن عدم عقد دورات تدريبه لأعضاء للجان المراجعة عن برامج المراجعة الخارجية ساعد على ظهور فجوة الأداء بنسبة (46%) ونسبة (44%) موافقين بشدة، ونسبة (4%) محايدون.
3. أن اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الثالثة القائلة عدم توفر الخبر العملية عن إجراءات المراجعة لأعضاء لجنة المراجعة ساعد في تقليل كفاءة المراجعة بنسبة (45%) ونسبة (34%) موافقين بشدة ونسبة (17%) محايدون، ونسبة (4%) غير موافقين.
4. أن اغلب أفراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة الرابعة القائلة عدم وضوح المسئولية القانونية المرتبطة بتقرير لجنة المراجعة قلل مستوى الشفافية التقارير المالية للمصرف بنسبة(48%) ،ونسبة (39%) موافقين، ونسبة (15%) محايدون .
5. أن اغلب أفراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة الخامسة القائلة ضعف المعرفة العلمية لأعضاء لجنة المراجعة ساهم في ضعف الالتزام بمعايير المراجعة بنسبة (55%) ونسبة (39%) موافقين ونسبة (6%) محايدون.
6. أن اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة السادسة القائلة قلة خبرة أعضاء لجنة المراجعة بتقرير المراجع يضعف الثقة في تقرير المراجع بنسبة (51%) ونسبة (48%) موافقين بشدة ونسبة (1%) محايدون.

جدول رقم (7): التوزيع التكراري للمبحوثين لعبارات الفرضية الثانية

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%	عدد	نسبة %	عدد	نسبة%
ضعف إلمام أعضاء لجنة المراجعة بالمبادئ المحاسبية قلل من كفاءة أداء المراجع لإبداء راية حول مصداقية القوائم المالية	54	54	46	46						
عدم عقد دورات تدريبه لأعضاء للجان المراجعة عن برامج المراجعة الخارجية ساعد على ظهور فجوة الأداء.	44	44	52	52	4	4				
عدم توفر الخبر العملية عن إجراءات المراجعة لأعضاء لجنة المراجعة ساعد في تقليل كفاءة المراجعة	34	34	45	45	17	17	4	4		
عدم وضوح المسئولية القانونية المرتبطة بتقرير لجنة المراجعة قلل مستوى الشفافية التقارير المالية للمصرف	48	48	39	39	15	15				
ضعف المعرفة العلمية لأعضاء لجنة المراجعة ساهم في ضعف الالتزام بمعايير المراجعة	39	39	55	55	6	6				
قلة خبرة أعضاء لجنة المراجعة بتقرير المراجع يضعف الثقة في تقرير المراجع	48	48	51	51	1	1				

ثالثاً، اختبار الفرضيات: اتبع الباحثان الخطوات التالية في اختبار فرضيات الدراسة:

1. **تشكيل الفرضية:** يتم تشكيل الفرضية من خلال فرضين وهما فرضان مانعان بالتبادل أما أن نرفض الفرض الأول وبالتالي نقبل الفرض الثاني أو العكس، ويعنى الأول يعطى الرمز(HO) ويطلق علية فرض العدم ويعنى عدم وجود علاقة (ذات علاقة إحصائية) بين إحصائية العينة ومعلمة المجتمع وان وجد فان ذلك يرجع إلى الصدفة . والفرض الثاني ويعطى الرمز (H1) وهو الفرض البديل ويعنى وجود علاقة (ذات دلالة إحصائية) بين إحصائية العينة ومعلمة المجتمع لا يمكن إرجاعه إلى محض الصدفة وأن بيانات العينة تؤيد صحة هذا الفرض.

2. **اختبار فرضيات الدراسة: قام** الباحثان بتحديد العبارات المرتبطة بالفرضيات ثم اختبارها باستخدام كآي تربيع لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات كل فرضية بقيمة جدولية محسوبة عند مستوى معنوية 5%، واستخدام الوسيط: حيث يتم استخدام الوسيط لكل عبارة من عبارات الاستبانة حيث يتم إعطاء الدرجة(5) كوزن لإجابة أوافق بشدة والدرجة(4) كوزن للإجابة أوافق والدرجة (3) للإجابة كوزن للإجابة محايد والدرجة (2) كوزن للإجابة لا أوافق والدرجة (1) للإجابة لا أوافق بشدة.

الفرضية الأولى: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة لجنة المراجعة والحد من فجوة التوقعات في المراجعة):

جدول رقم (8): نتائج اختبار مربع كاى والوسيط لدلالة الفروق لأراء الفرضية الأولى

م	العبارات	قيمة كاى المحسوبة	درجة الحرية	قيمة كاى الجدوليه	مستوى المعنوية	القرار	الوسيط	التفسير
.1	عدم مشاركة لجنة المراجعة بالصارف في تعيين وعزل المراجع الخارجي اضعف ثقة المستخدمين في حياد تقرير المراجع	75.440	3	7.815	.000	قبول	4	أوافق
.2	الشك في استقلالية لجان المراجعة بالمصارف عن الإدارة التنفيذية أضعف دور اللجنة الرقابي	37.940	2	5.991	.000	قبول	5	أوافق بشدة
.3	عدم قيام لجنة المراجعة بدراسة وتقييم خطة المراجعة قبل تعيين المراجع ساعد على انخفاض جودة الأداء المهني	23.180	2	5.991	.000	قبول	4	أوافق
.4	ضعف اهتمام لجنة المراجعة بتقييم مخاطر المراجعة يقلل من كفاءة عملية المراجعة	60.080	3	7.815	.000	قبول	4	أوافق
.5	غياب الدور ألتنسيقي للجنة المراجعة بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي ساهم في زيادة مخاطر المراجعة	47.420	2	5.991	.000	قبول	5	أوافق بشدة
.6	عدم قيام لجنة المراجعة بمراجعة التقارير المالية قبل اعتمادها بواسطة المراجع اضعف ثقة المستخدمين في التقارير	58.160	2	5.991	.000	قبول	5	وافق بشدة

يُمكن تفسير نتائج الجدول رقم (8) كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (75.440) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وتشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن عدم مشاركة لجنة المراجعة بالصارف في تعيين وعزل المراجع الخارجي اضعف ثقة المستخدمين في حياد تقرير المراجع، كما بلغت قيمة الوسيط (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون.
- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (37.940) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجات حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.992) وتشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن الشك في استقلالية لجان المراجعة بالمصارف عن الإدارة التنفيذية أضعف دور اللجنة الرقابي، كما بلغت قيمة الوسيط (5) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة.
- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (23.180) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجات حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.992) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن عدم قيام لجنة المراجعة بدراسة وتقييم خطة المراجعة قبل

تعيين المراجع ساعد على انخفاض جودة الأداء المهني، كما بلغت قيمة الوسيط (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون.

- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (60.080) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ضعف اهتمام لجنة المراجعة بتقييم مخاطر المراجعة يقلل من كفاءة عملية المراجعة، كما بلغت قيمة الوسيط (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون.
- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (47.420) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجات حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.992) وتشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على غياب الدور ألتنسيقي للجنة المراجعة بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي ساهم في زيادة مخاطر المراجعة، كما بلغت قيمة الوسيط (5) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة.
- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة السادسة (58.160) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجات حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.992) وتشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على عدم قيام لجنة المراجعة بمراجعة التقارير المالية قبل اعتمادها بواسطة المراجع اضعف ثقة المستخدمين في التقارير، كما بلغت قيمة الوسيط (5) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة.

يستنتج من كل ما سبق أن فرضية الدراسة التي نصت على أنه (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة لجنة المراجعة والحد من فجوة التوقعات في المراجعة)، تم إثباتها.

الفرضية الثانية: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة والحد من فجوة التوقعات في المراجعة):

جدول رقم (9): نتائج اختبار مربع كاى والوسيط لدلالة الفروق لأراء الفرضية الثانية

م	العبارات	قيمة كاى المحسوبة	درجة الحرية	قيمة كاى الجدولية	مستوى المعنوية	القرار	الوسيط	التفسير
.1	ضعف إلمام أعضاء لجنة المراجعة بالمبادئ المحاسبية قلل من كفاءة أداء المراجع لإبداء راية حول مصداقية القوائم المالية	47.780	2	5.992	.000	قبول	5	أوافق بشدة
.2	عدم عقد دورات تدريبه لأعضاء للجان المراجعة عن برامج المراجعة الخارجية ساعد على ظهور فجوة الأداء.	39.680	2	5.992	.000	قبول	4	أوافق
.3	عدم توفر الخبر العملية عن إجراءات المراجعة لأعضاء لجنة المراجعة ساعد في تقليل كفاءة المراجعة	39.440	3	7.815	.000	قبول	3	أوافق
.4	عدم وضوح المسئولية القانونية المرتبطة بتقرير لجنة المراجعة قلل مستوى الشفافية التقارير المالية للمصرف	19.820	2	5.992	.000	قبول	4	أوافق
.5	ضعف المعرفة العلمية لأعضاء لجنة المراجعة ساهم في ضعف الالتزام بمعايير المراجعة	37.460	2	5.992	.000	قبول	4	اوافق
.6	قلة خبرة أعضاء لجنة المراجعة بتقرير المراجع يضعف الثقة في تقرير المراجع	47.180	2	5.992	.000	قبول	4	اوافق

يُمكن تفسير نتائج الجدول رقم (9) كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (47.780) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجات حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.992) وتشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن ضعف إلمام أعضاء لجنة المراجعة بالمبادئ المحاسبية قلل من كفاءة أداء المراجع لإبداء راية حول مصداقية القوائم المالية، كما بلغت قيمة الوسيط (5) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة.
- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (39.680) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجات حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.992) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أنه عدم عقد دورات تدريبه لأعضاء للجان المراجعة عن برامج المراجعة الخارجية ساعد على ظهور فجوة الأداء، كما بلغت قيمة الوسيط (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون.
- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (39.440) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن عدم توفر الخبر العملية عن إجراءات المراجعة لأعضاء لجنة المراجعة ساعد في تقليل كفاءة المراجعة. بلغت قيمة الوسيط (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون.
- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (19.820) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجات حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.992) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن عدم وضوح المسئولية القانونية المرتبطة بتقرير لجنة المراجعة قلل مستوى الشفافية التقارير المالية للمصرف، كما بلغت قيمة الوسيط لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه السؤال الرابع (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون .
- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (37.460) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجات حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.992) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن ضعف المعرفة العلمية لأعضاء لجنة المراجعة ساهم في ضعف الالتزام بمعايير المراجعة، كما بلغت قيمة الوسيط (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون.
- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (37.460) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجات حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.992) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان قلة خبرة أعضاء لجنة المراجعة بتقرير المراجع يضعف الثقة في تقرير المراجع،كما بلغت قيمة الوسيط (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون .

يستنتج من كل ما سبق أن فرضية الدراسة التي نصت على انه (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة والحد من فجوة التوقعات في المراجعة)، تم إثباتها.

المحور الرابع
النتائج والتوصيات

أولاً، النتائج، توصل الباحثان إلى العديد من النتائج تؤكد صحة الفرضيات منها ما يلي:

1. عدم إلمام لجنة المراجعة بالمبادئ المحاسبية قلل من كفاءة أداء المراجع الخارجي مما يشكك في راية حول مصداقية القوائم المالية.
2. عدم وضوح المسئولية القانونية المرتبطة بتقرير لجنة المراجعة قلل مستوى الشفافية في التقارير المالية للمصرف مما ساعد على حدوث فجوة التوقعات.
3. عدم استقلالية لجان المراجعة بالمصارف عن الإدارة التنفيذية أضعف دور اللجنة الرقابي وساعد على انخفاض مستوى جودة الأداء المهني للمراجع الخارجي.
4. ضعف الاهتمام بالتدريب المستمر لأفراد لجان المراجعة يسهم في عدم اكتشاف المخالفات عند حدوثها ويؤدي إلى تقارير غير نظيفة.
5. عدم قيام لجنة المراجعة بدراسة وتقييم خطة المراجعة قبل تعيين المراجع ساعد على انخفاض جودة الأداء المهني في تقرير المراجع.
6. غياب الدور ألتنسيقي للجنة المراجعة بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي ساهم في زيادة مخاطر المراجعة يزيد من فجوة التوقعات في المراجعة.
7. عدم مشاركة لجنة المراجعة بالصارف في تعيين وعزل المراجع الخارجي أضعف ثقة المستخدمين في حياد تقرير المراجع عن الإدارة.

ثانياً، التوصيات، وأُختتم البحث بعدة توصيات أهمها ما يلي:

1. ضرورة إلمام لجنة المراجعة بالمبادئ المحاسبية لرفع كفاءة عملية المراجعة و أداء المراجع الخارجي.
2. العمل على توضيح المسئولية القانونية المرتبطة بتقرير لجنة المراجعة لزيادة مستوى الشفافية في التقارير المالية للمصرف للحد من فجوة التوقعات.
3. ضرورة استقلالية لجان المراجعة بالمصارف عن الإدارة التنفيذية وتفعيل دورها الرقابي وساعد على لخفض مستوى جودة الأداء المهني للمراجع الخارجي.
4. الاهتمام بالتدريب المستمر لأفراد لجان المراجعة لكيفية اكتشاف المخالفات عند حدوثها ومعالجتها للحصول على تقرير مالي نظيف وخالي من الأخطاء.
5. ضرورة قيام لجنة المراجعة بدراسة وتقييم خطة المراجعة قبل تعيين المراجع لتحقيق جودة الأداء المهني في تقرير المراجع.
6. إشراك لجنة المراجعة في تعيين وعزل المراجع الخارجي وتفعيل دوره ألتنسيقي بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي للحد من مخاطر المراجعة وتقليل فجوة التوقعات في المراجعة.

قائمة المراجع:

الكتب:

البدوي، منصور أحمد ، والسيد، شحاتة (2003م)، **دراسات في الاتجاه الحديث في المراجعة**، الإسكندرية: الدار الجامعية.

السقا، السيد أحمد ، والوافد، مدثر طه، (2002م)، **مشاكل معاصرة في المراجعة**، الإسكندرية: الدار الجامعية.

راضي، محمد سامي (2010م)، **موسوعة المراجعة المتقدمة**، الإسكندرية:دار التعليم.

سلمان، محمد مصطفى ، (2006م)، **حوكمة الشركات: معالجة الفساد المالي والإداري**، الإسكندرية: الدار الجامعية.

عبيد، حسين، والسيد، شحاتة ، (2007م)، **المراجعة المتقدمة في بيئة الأعمال المعاصرة**، الإسكندرية: الدار الجامعية.

غالي، جورج دانيال ، وآخرون،(2008م)، **المراجعة المتقدمة مدخل كمي**، الإسكندرية، الدار الجامعية.

غالي، جورج دانيال (2003م)، **تطور مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة**، الإسكندرية: الدار الجامعية.

نصر، عبد الوهاب (2001م) ، **خدمات مراقب الحسابات لسوق المال والمتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العملية في ضوء معايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية**، الإسكندرية: الدار الجامعية.

نصر، عبد الوهاب(2009م)، **موسوعة المراجعة وحوكمة الشركات ومسئوليات مراقب الحسابات في مواجهة الأزمة المالية العالمية**، الإسكندرية: الدار الجامعية.

نصر، عبد الوهاب،والسيد، شحاتة، (2006م)، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديث في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق رأس المال**، الإسكندرية، الدار الجامعية.

البحوث والمؤتمرات العلمية:

إبراهيم، محمد أحمد خليل (2006م)، **تطوير أداء لجان المراجعة وأثرة على عملية المراجعة في الشركات المساهمة المصرية– دراسة تحليلية**، بنها: جامعة بنها، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الثاني.

الجاك، محمد إبراهيم(2011م)، دور **المراجع الخارجي والمنظمات المهنية في الحد من فجوة توقعات تقرير المراجع لدعم مصداقية التقارير والقوائم المالية**،حلوان: ، جامعة حلوان، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد الثالث .

العشماوي، حمد عبد الفتاح (2006م)، **التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات**، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الفترة من 19–23 نوفمبر .

السرطاوي ، عبد المطلب، (2013م)، **أثر لجان المراجعة في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح – دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية** نابلس: جامعة النجاح للأبحاث، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 27، العدد الرابع.

الرشيدي، طارق عبد العظيم، (2005م)، **مدخل لتدعيم دور مراجعة الحسابات في تضييق فجوة الجودة في ظل المتغيرات المهنية**، القاهرة: جامعة المنصورة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 29، العدد الأول.

جمعة، أحمد حلمي (2000م)، **مسئولية المدقق عن فجوة التوقعات عند تطبيق معايير التدقيق الدولية**، ، القاهرة: جامعة عين شمس، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني.

حسن، حنان جابر(2007م)، **دراسة تحليلية لدور لجان المراجعة في تطبيق الحوكمة في الجمعيات الأهلية في مصر**، بني سويف: جامعة بني سويف، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الثاني.

دهمش، نعيم وآخرون،(2005م) **الضوابط الرقابية والتدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية.

عبيد، إبراهيم السيد، (2008م)، **دور آليات حوكمة الشركات في تحسين إدراك مستخدمي القوائم المالية لاستقلال مراجع الحسابات**، القاهرة: جامعة طنطا، المجلة العلمية، المجلد 2، العدد الأول.

غانم، غريب جبر، (2006م)، **مفهوم ومكونات فجوة الجودة في المراجعة والإطار المقترح لمعالجتها**، القاهرة: جامعة المنصورة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 30، العدد الثاني.

يس، عمرو، (2006م)، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، الفترة من 19-23 نوفمبر .

الرسائل العلمية:

الحاج، فهيم سلطان محمد، (2013م)، **آليات حوكمة الشركات ودورها في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة**، بحث دكتوراه في المحاسبة، غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا.

ذكي، جابر عبد الرحمن جابر(2010م)، **تطوير دور لجان المراجعة في رفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية لغرض تحسين جودة التقارير المالية**، بحث ماجستير في المحاسبة,غير منشور، جامعة القاهرة، كلية التجارة.

علي،محمد بخيت محمد، (2010م)، **أثر فجوة التوقعات في المراجعة على قرارات الاستثمار**، بحث ماجستير في المحاسبة، غير منشور، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا.

قسوم، أماني كمال، (2009م)، **دور جودة المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة**، بحث ماجستير محاسبة وتمويل ،غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا.

المراجع باللغة الإنجليزية:

Arnold , P.C,(1993) **, Audit Committee in Major UK Companies**, Managerial Audit Journal, Vol.18.N0.3.

Green, D. L. (1994), **Canadian Audit Committees and their Contribution to Corporate Governance**, Journal of International Accounting, Audit & Taxation 3(2):135-151.

Klein, A.,(2002), **Economic Determinants of Audit Committee Independence,** The Accounting Review., 77 (2) :435-452.

McMullen, D.(1992), **Audit Committee Performance: An Lvestigation of The Consequences Associated with Audit Committees**. Auditing: A journal of Pracfiee and theory, 8(2):1-17.

Cynthia Waller Vallario and Paul Sweeney (2002), **C.NYSE Sets Audit Committees on New Road,** Journal of Accountancy.

The Canadian Institute of Chartered Accounting (1992), **Terminology for Accountants**, 4th edition, Canada, CICA,.

AN ANALYTICAL STUDY OF THE RELATIONSHIP BETWEEN THE AUDIT COMMITTEES AND NARROWING AUDIT EXPECTATION GAP IN SUDANESE BUSINESS ENVIRONMENT

Omer Alsir A. Mohammed(1) and Ismil M.A. Shabbo

1- Assistant Professor, Institute of Public Administration - Kingdom of Saudi Arabia.
2- Assistant Professor, Alzaem Alazhari university - Sudan

ABSTRACT

This research problem is represented in the fact that, the formation of audit committees in commercial banks does not observe the criteria of efficiency as well as the financial and accounting experience upon the selection of the membership of the audit committee, which in turn has disclosed a gap between the performance of the audit committee and the confidence of the financial statements' users in these banks. The research aimed to highlight the role of audit committees in glamorizing credibility on financial reports to satisfy the need of said information and narrow the audit expectation gap from the view point of the banking sector employees. To effect said facts the research used a questionnaire form to collect and analyze data. The research findings have shown the fact that, lack of the audit committee to have knowledge of accounting principles has decreased the efficiency of external auditor performance, which may cast doubt on his opinion on the credibility of the financial statements. Lack of independence of the audit committees in banks from the

executive management has undermined the supervisory role of the committee and reduce the level of professional performance quality of the external auditor. Lack of legal liability related to the audit committee's report has, on the other hand, reduced the level of transparency in the financial reports of the bank, which has led to the occurrence of an audit expectation gap. Based on the referred to above findings, the research fully recommended the independence and knowledge of the audit committee on the accounting principles, in order to enhance both the efficiency of the audit process and the external auditor performance. The research particularly recommended clarifying the legal liability related to the audit committee's report to increase the level of transparency in the financial reports of the bank and hence to reduce the audit expectation gap.